يكتسب المزيد من الدعم والمشروعية بين الفلسطينيين والعرب على حد سواء. ولمّا كانت الجمعية العامة للامم المتحدة فتحت الابواب على مصاريعها لعدد من البلدان المستقلة حديثاً، فقد ساهمت هذه التطورات في حصول المنظمة الفلسطينية على مزيد من الدعم وغالبية الاصوات. وفي دورتها الـ ٢٩ في العام ١٩٧٤، أدرجت الامم المتحدة «القضية الفلسطينية» بنداً ثابتاً على جدول أعمالها، وانتدبت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب.

برهن المؤلف، في الفصل الثاني، على ان الدعم الذي منح للفلسطينيين بشأن حقهم في تقرير المصير لا يمكن تفسيره في اطار المقاربة التقليدية للعلاقات الدولية: فمن جهة، أدى تزايد مكانة م.ت.ف. الى انتهاك الافتراض القائل ان العلاقات بين «الدول» هي الجوهري في ما عداه من القضايا الهامة؛ والمثال القاطع، في هذا الشأن، ما وصلت اليه اتفاقيتا كامب ديفيد من اخفاقات لأنهما لم تأخذا في الحسبان م.ت.ف. وتأثير المنظمات ـ فوق الحكومية، مثل منظمة المؤتمر الاسلامي، والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز، والامم المتحدة. ومن جهة أخرى، ادى تزايد التصدع في مواقف الحكومة الاسرائيلية الى انتهاك الافتراض القائل ان «القوة»، وتحديداً القوة العسكرية، هي، وحدها، التي تحدد النتائج؛ فاسرائيل، انتصرت في كل الحروب التي خاضتها منذ العام ١٩٤٨؛ امـا م.ت.ف. فانها لم تشكل، يوماً، قوة عسكرية كبيرة؛ وعلى الرغم من ذلك، فان التحدي السياسي الفلسطيني بات هو الاقوى.

تعمق الفصلان الثالث والتاسع في منهج التحليل المنظومي في «علم السياسة»، وأسّس الكاتب نموذجه على مفاهيم النظام، وبيئة النظام، والاستجابة، وهي تطوير الهياكل والعمليات داخل النظام لمواجهة التأثيرات النابعة من البيئة، بحيث يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحويل، لتنتهي بالمخرجات، حيث تربط فيما بينهما التغذية الاسترجاعية. والمدخل، كما هو معلوم، أي عمل أو مؤثر يدخل في النظام ويسهم في تغيير الوضع داخله. أما المخرج، فهو الناتج الذي يعززه النظام بعد تفاعل المدخلات مع مؤسسات النظام. أما التغذية الاسترجاعية، فهي تيار من المعلومات يحمل تأثير ناتج النظام الى البيئة كمدخل جديد، وهي امّا ان تكون تغذية سلبية تؤدي الى تغيير النظام لحركته وسلوكه السابقين، وامّا تغذية ايجابية، تعني استمرار سلوك النظام واستجابته السابقة.

في الفصول الباقية (من الرابع وحتى الثامن)، طبّق المؤلف منهجه الطرائقي لما اعتبره ضرورياً في مسيرة المنظمة الفلسطينية، منذ العام ١٩٦٧، لاقامة الدولة المستقلة. والمحاولة تنبع، أساساً، من قيام المؤلف بعملية تأسيس منهج تحليلي، ونموذج لدراسة وصول المنظمة الى المستوى الحالي من انتزاع اعتراف منظمة «ليست دولة» في عالم الدول، مثيراً النقاش حول الصفات الخاصة لمنهج النظام الدولي الشامل، عند دراسة العلاقات الدولية الراهنة.

هكذا، لم يعد الافتراض ان «الدولة» هي وحدها اللاعب في السياسة الدولية. وهذا يعني، ضمناً، ان تغيّراً ما طرأ على النظام الدولي الشامل نفسه. أما السؤال النظري الجوهري الذي طرحه الكاتب، فهو «كيف ينشأ اللاعبون الجدد ؟». ان الاجابة الجاهزة بالنسبة الى م.ت.ف. انها أُنشئت من قبل الجامعة العربية؛ غير ان الكاتب ذهب أبعد من ذلك، ليرينا كيف استطاعت المنظمة الحصول على الدعم الفلسطيني، والعربي، والدولي، الكافي لتغدو منظمة فاعلة، ومعترفاً بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

لا ريب في ان فضيلة الكتـاب الاولى، هي انـه سلط الضـوء قوياً على المسائل النظرية لظاهرة السياسة الخارجية، التي جعلت من منظمة التحرير الفلسطينية ان تحصل على الدعم والاعتراف الضروريين بقضيتها؛ اذ تظهـر النـظرة المدققة الى الدراسات الحديثة المتعلقة بـ م.ت.ف. غياب الدراسة الشاملة لهذه الظاهرة. وواضح، من صياغة العبارة، اننا لا نقصد غياب أي تناول علمي لهذه الظاهرة؛ ولكن هذا التناول، من دون شك، اتسم، أولاً، بتضاؤل نسبته مقارناً بتناول موضوعات فلسطينية اخرى؛ ويمكن ان يفسر ذلك، بسهولة، بحساسية الموضوع؛ ويتسم، ثانياً، بجزئيته، بمعنى انه لم يُقدّر لظاهرة السياسة الخارجية للمنظمة ان تدرَس بالشمول الذي درست به ظواهر اخرى.